

دور المنظمات الدولية في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود

أ.م.د. يسار عطيه اتويه

كلية القانون/ جامعة ميسان

Dr.Inst. Yassar Atiyah Itwayya

Misan University/ College of Law

yassar2021@gmail.com

المستخلص:

لقد ازدادت الجرائم الاقتصادية التي تتجاوز حدود الدول في الآونة الأخيرة خاصةً بين دول الربيع العربي مثل غسل الأموال، التهرب الضريبي، تمويل الإرهاب، والفساد الدولي، مما أثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي. هذه الجرائم تتطلب تعاوناً دولياً مكثفاً لمكافحتها، نظراً لأن المجرمين يعتمدون إلى استخدام شبكة معقدة من الأنظمة المالية الدولية والتقنيات الحديثة لتخطي الحدود القانونية.

أن المنظمات الدولية تلعب دوراً رئيسياً في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة هذه الأنشطة غير القانونية من خلال تطوير الاتفاقيات الدولية التي تساهم في وضع إطار قانوني موحد لمكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود. لأنها تواجه العديد من التحديات في مكافحة هذه الجرائم. ومن أبرزها غياب التنسيق الفعال بين الدول بسبب اختلاف الأنظمة القانونية والتشريعات، واختلاف الأولويات السياسية والاقتصادية. كما أن هناك اختلافات كبيرة في القدرات التقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية، مما يعوق جهود التنسيق الفعال لمكافحة الجرائم الاقتصادية. إن هذه الجرائم تستخدم تقنيات حديثة مثل العملات الرقمية، التي يصعب تتبعها والتحقيق فيها، مما يضيف بُعداً جديداً من التعقيد للمسائل القانونية والجنائية. وتزداد هذه التحديات بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تواجهها بعض الدول، مما قد يؤثر على قدرتها في تنفيذ الإجراءات اللازمة. ومن هنا يعد دور المنظمات الدولية في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود الركيزة الأساسية في الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي والأمن الدولي.

Abstract:

Economic crimes that cross borders have recently increased, especially among the Arab Spring countries, such as money laundering, tax evasion, terrorist financing, and international corruption, which has negatively affected global economic and social stability. These crimes require intensive international cooperation to combat them, as criminals resort to using a complex network of international financial systems and modern technologies to bypass legal borders. International organizations play a major role in coordinating international efforts to combat these illegal activities by developing international agreements that contribute to establishing a unified legal framework to combat transnational economic crimes. However, they face many challenges in combating these crimes. The most prominent of these challenges is the lack of effective coordination between countries due to the difference in legal systems and legislation, and the difference

in political and economic priorities. There are also significant differences in technical capabilities between developed and developing countries, which hinders effective coordination efforts to combat economic crimes. These crimes use modern technologies such as digital currencies, which are difficult to track and investigate, adding a new dimension of complexity to legal and criminal issues. These challenges are exacerbated by the political and economic pressures that some, which may affect their ability to implement the necessary measures. Hence, the role of international organizations in combating cross-border economic crimes is the fundamental pillar in maintaining the stability of the global economy and international security.

المقدمة

إن الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود تمثل تحدياً عالمياً متزايداً، حيث لا تقتصر آثارها السلبية على الدول المعنية فحسب، بل تمتد لتؤثر على الاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي. لتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال، الاحتيال المالي، التهريب الضريبي، والفساد الدولي، التي تتطلب استجابة منسقة ومتعددة الأطراف. فمن خصائصها تتصف الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود بتعقيداتها العالية، حيث تستغل هذه الأنشطة التكنولوجيات الحديثة، مثل الإنترنت والشبكات المالية العالمية، لتنفيذ عملياتها بشكل سري وفعال. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود لهذه الجرائم، فإنها تتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الحكومات، المؤسسات المالية، والمنظمات الدولية لمكافحتها بشكل فعال. فالمنظمات الدولية تلعب دوراً محورياً في التصدي لهذه الجرائم من خلال تطوير الأطر القانونية، وتعزيز التعاون بين الدول، وتوفير الدعم الفني والتقني لدولها الأعضاء. علاوةً على ذلك، تساعد هذه المنظمات في تبادل المعلومات الاستخبارية، وتنفيذ عمليات استقصاء معقدة، وتوفير التدريب للكوادر القانونية والرقابية.

إن منظمات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجموعة العمل المالي (FATF) تلعب دوراً حيوياً في تطوير الإرشادات القانونية وتنفيذ السياسات العالمية التي تهدف إلى مكافحة الجرائم الاقتصادية. على سبيل المثال، تعمل مجموعة العمل المالي على وضع معايير لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بينما تساهم الأمم المتحدة في نشر الوعي وتعزيز التعاون بين الدول في مجال مكافحة الفساد. علاوةً على ذلك، توفر هذه المنظمات منصات للالتقاء بين الدول والمؤسسات المعنية، مما يسهل تبادل المعلومات والتجارب الناجحة في مواجهة الجرائم الاقتصادية. ومع تصاعد الجهود العالمية لمكافحة هذه الجرائم، يتم أيضاً دعم الدول النامية التي قد تفتقر إلى الموارد التقنية أو القانونية لمكافحة هذه الأنشطة على المستوى الوطني. ومن خلال هذه الجهود المتواصلة، تسعى المنظمات الدولية إلى تعزيز الأمن

الاقتصادي العالمي، مما يساهم في خلق بيئة أكثر شفافية واستدامة للاقتصاديات العالمية. فقد تسعى لتعزيز الشفافية، والمساهمة في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وأماناً على الصعيد المحلي والدولي أولاً-أهمية الموضوع: إن أهمية مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود تكمن في تأثيرها الكبير على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول والأمن العالمي بشكل عام. إذ تتسبب هذه الجرائم في تكاليف ضخمة، سواء على مستوى الدول أو النظام المالي العالمي. فالجرائم الاقتصادية تضر بالاقتصاديات الوطنية والعالمية، وتؤدي إلى تدهور الثقة في الأنظمة المالية، مما يؤثر على الاستثمارات المحلية والأجنبية وعدم استقرار الأسواق المالية وزعزعة الثقة فيها. وانعدام الشفافية والمساءلة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية وتترك خلل في حماية السيادة الوطنية.

ثانياً- إشكالية الموضوع: تُعد إشكالية مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود من أكثر القضايا المعقدة التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في العصر الحديث، حيث تتعدد أبعاد هذه الإشكالية وتتشابك. والتصدي لهذه الأنشطة غير القانونية يتطلب إستراتيجية متكاملة تشمل التنسيق الفعال بين الدول والمنظمات الدولية وتطوير الأطر القانونية والتقنية المناسبة. مما تثار عدة أسئلة يتم طرحها بالشكل التالي.

١- كيف يمكن للمنظمات الدولية تحسين التنسيق والتعاون مع الدول لمكافحة هذه الجرائم الاقتصادية؟ كيف يمكن تجاوز الفجوات بين الدول المتقدمة والدول النامية في قدراتها على مواجهة الجرائم الاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بالبنية القانونية والتقنية؟

٢- ما هي الاستراتيجيات القانونية والتقنية التي يمكن أن تعتمد عليها الدول والمنظمات لمواكبة التطورات السريعة في الجرائم الاقتصادية، مثل غسل الأموال عبر العملات الرقمية والأنظمة المالية غير التقليدية؟

٣- كيف يمكن تحسين التعاون بين المؤسسات المالية الدولية، والجهات القضائية، وأجهزة الأمن لتبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت المناسب للتصدي للجرائم الاقتصادية العابرة للحدود؟

٤- كيف يمكن تعزيز الشفافية والمساءلة في الدول التي تعاني من الفساد وتقديم الدعم لها في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود؟

ثالثاً- نطاق البحث: إن نطاق الموضوع يشمل دراسة الأنشطة الاقتصادية غير القانونية التي تتجاوز الحدود الوطنية، والتحديات القانونية والتقنية والسياسية وآلية التنسيق بين الدول والمنظمات الدولية لمكافحة هذه الجرائم، فضلاً عن تأثيراتها الاقتصادية على الاستقرار العالمي، ومواكبة الابتكارات المالية الحديثة. رابعاً- هدف البحث: يهدف البحث إلى استكشاف الحلول والآليات التي يمكن أن تعزز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية، وتطوير التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وخلق السياسات الفعالة لمكافحة هذه الجرائم بشكل شامل وفعال.

خامساً- منهجية البحث: منهجية البحث تعتمد على التحليل المقارن بين مختلف الدول والمنظمات الدولية لتحديد الفجوات في تطبيق السياسات والتشريعات. وكذلك استخدام منهج التحليل لمحتوى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالجرائم الاقتصادية العابرة للحدود.

المبحث الأول/ الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود – مفهومها وأبعادها

إن الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود تعد من الجرائم التي تشمل أنشطة إجرامية تتعلق بالمجالات المالية والاقتصادية، وتؤثر على دول متعددة عبر الحدود. إذ تتميز هذه الجرائم بكونها لا تقتصر على نطاق دولة واحدة، بل تمتد لتشمل أكثر من دولة، مما يُعقد إجراءات التحقيق والملاحقة القانونية. كما أنها تتنوع في أشكالها، وغالباً ما ترتبط بالعولمة الاقتصادية وتطور التكنولوجيا. لذا فهي تتسم بالتعقيد والتداخل بين الأنظمة القانونية المختلفة، حيث يتم استغلال الثغرات القانونية بين الدول أو الاستفادة من السياسات الاقتصادية المتباينة. ويمكن أن تشمل هذه الجرائم مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية على حساب القوانين والأنظمة. ونظراً للطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم، فإن مكافحتها تتطلب التعاون الدولي بين الدول والمؤسسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب مكافحة هذه الجرائم تطوير التشريعات المحلية والدولية، واستخدام التقنيات المتقدمة لملاحقة المجرمين عبر الشبكات العالمية مثل الإنترنت. ومن هنا سوف يتم الحديث عن تعريف هذه الجرائم وذكر خصائصها في المطلب الأول. وفي المطلب الثاني نتناول العوامل المؤدية إلى إنتشار الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود.

المطلب الأول/ مفهوم الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود

إن الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود تشير لأنشطة إجرامية تنطوي على أفعال تهدف لتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية غير مشروعة وضارة بالاقتصاد الدولي بسبب إمتدادها عبر الحدود. إذ تعد من أكثر الأنواع تعقيداً وخطورة بسبب طبيعتها وارتباطها الوثيق بالتقدم التكنولوجي والتشابك الاقتصادي العالمي.

الفرع الأول/ تعريف الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود وأهم خصائصها

تعرف الجرائم بأنها جمع جريمة، وهي في اللغة تشير إلى الفعل المخالف للقانون أو الشرع الذي يترتب عليه عقاب. وتعني الجريمة الذنب أو الخطأ الجسيم الذي يعاقب عليه القانون أو الشرع^(١). وقد اشتُقَّت الكلمة من الجذر “جرم”، الذي يحمل معنى الاقتطاع أو الاعتداء، وهو يشير إلى فعل ينطوي على تعديٍّ على الحقوق أو انتهاك للقوانين^(٢). أما كلمة الاقتصادية فهي مأخوذة من “الاقتصاد”، وهو في أصله اللغوي من الفعل “قَصَدَ”، بمعنى التوسط أو التوازن^(٣). والاقتصاد يشير إلى نشاطات تتعلق بالتجارة، المال، الصناعة،

(١) أبو سمرة عبد الحسين، علم النفس الجنائي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٤٧.

(٢) ابني الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني عشر، الطبعة ٦، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.

الإنتاج، والاستهلاك. بمعنى آخر، يتعلق الاقتصاد بما يدير حياة الأفراد والمجتمعات من حيث الثروة والموارد. وفي الاستخدام الحديث، يشير للأنشطة المرتبطة بإدارة الموارد المادية والإنتاج والتوزيع والاستهلاك في المجتمع. وكلمة العابرة للحدود فاعبرة مشتقة من الفعل “عبر”، الذي يعني الانتقال من مكان إلى آخر أو تجاوز شيء معين. والحدود تعني جمع “حد”^(١)، وهو الحد الفاصل بين دولتين أو منطقتين جغرافيتين، وتشير العبارة إلى أي نشاط يتجاوز أو يخترق الحدود الجغرافية والسياسية للدول. وتعني أيضاً تجاوز الأنشطة أو التأثيرات للحدود الجغرافية لدولة معينة لتصل إلى دول أخرى.

والتعريف اللغوي الشامل للجرائم الاقتصادية العابرة للحدود هو أفعال غير مشروعة ومخالفة للنظام الاقتصادي، يتجاوز نطاقها أو تأثيرها الحدود الجغرافية والسياسية للدول، وتشمل أنشطة تهريب الأموال، الفساد المالي، والتجارة غير القانونية وتُرْتَكَب عبر أكثر من دولة، مما يخرق سيادة هذه الدول أو أنظمتها الاقتصادية. مثل غسل الأموال الذي يعتبر عملية غير قانونية، والتي تتم نقل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية من بلد إلى آخر لإخفاء مصدرها. وكذلك التهريب الضريبي الدولي الذي يتجنب دفع الضرائب من خلال استغلال التفاوت القانوني بين الدول. وعن التجارة غير المشروعة مثل تهريب السلع، الأدوية المزيفة، والأسلحة عبر حدود الدول. فالجريمة بمعناها العام هي الذنب أو العمل الذي يتجاوز حدود الله، كما في قوله تعالى (وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ)^(٢). هذا يشير إلى أن كل عمل يخالف الشرع ويضر الآخرين يُعتبر جريمة. والقرآن الكريم تناول العديد من الممارسات الاقتصادية التي تصنف كجرائم، مثل الغش والخداع كقوله تعالى (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُواهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)^(٣). هذا يشمل كل أنواع التلاعب التي تؤثر على الحقوق الاقتصادية. فالجرائم الاقتصادية العابرة للحدود يمكن تعريفها في ضوء القرآن الكريم بأنها أفعال مخالفة لشرع الله وقيم العدالة، تنطوي على ظلم أو فساد في الأنشطة المالية والاقتصادية، وتسبب ضرراً للناس والمجتمعات على نطاق واسع، سواء داخل حدود بلد معين أو ممتدة إلى دول أخرى.

أما تعريفها اصطلاحاً فتعرف بأنها الأفعال الإجرامية التي تستهدف الاقتصاد أو الموارد المالية للدول، وتتم عبر أكثر من دولة، سواء من خلال الفاعلين أو الوسائل أو الأثر الناتج عنها، وتشمل التهريب الضريبي، غسل الأموال، الاحتيال التجاري، وتهريب الأموال. وتعرفها الأمم المتحدة على أنها (الأفعال الإجرامية التي تؤثر على الأسواق المالية والاقتصادية العالمية، وتتسم بالانتشار عبر الحدود، مما يتطلب

(١) لويس معلوف، المنجد في قاموس اللغة والآداب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط١٥٦، ص٢٠٠.

(٢) سورة النساء آية (١١).

(٣) سورة المطففين آية (٢).

تعاوناً دولياً لمواجهة) ^(١). والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود هي ممارسات غير قانونية تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية أو اقتصادية باستخدام وسائل غير مشروعة، بما في ذلك استغلال الأنظمة الاقتصادية أو المالية لدولة أو أكثر. وتعرف بأنها الجرائم التي تتميز بطابعها الاقتصادي والمالي، وتنفذ عبر حدود الدول باستخدام تقنيات حديثة أو شبكات عالمية، مما يعقد من إمكانية تعقبها أو محاسبة مرتكبيها محلياً. وتتميز هذه الجرائم بالتطور المستمر، واعتمادها الكبير على التكنولوجيا الحديثة، مما يجعلها تهديداً مباشراً للاقتصادات الوطنية والدولية. وتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود هي (أنشطة إجرامية ذات طبيعة مالية أو تجارية تتم عبر الحدود الوطنية، وتستغل الفروق القانونية بين الدول لتحقيق مكاسب غير مشروعة، مثل التهرب الضريبي، غسل الأموال، والفساد العابر للحدود) ^(٢). وفي نطاق القانون الجنائي تعرف بأنها (الأفعال غير القانونية ذات الطابع المالي أو التجاري التي تُرتكب بوسائل متطورة أو عبر شبكات إجرامية، بهدف الإضرار بالمصالح الاقتصادية لدولة واحدة أو أكثر، مع تحقيق منفعة اقتصادية للجناة) ^(٣). وقد عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها (الأنشطة الإجرامية التي تؤثر على النظم المالية والتجارية داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، والتي تنطوي على استخدام التكنولوجيا والتعاون الإجرامي عبر الدول) ^(٤). وتعرف أيضاً بأنها (الأفعال التي تنتهك القوانين التجارية والمالية على مستوى دولي، مثل التزوير التجاري، تهريب السلع، أو القرصنة المالية، بهدف الإضرار بتوازن الأسواق العالمية) ^(٥) ويعرفها البنك الدولي (هي أنشطة إجرامية ذات أبعاد دولية تؤدي إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدول، وتشمل ممارسات مثل الفساد، غسل الأموال، والتهريب) ^(٦). وتعريف الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة بأنها (أنشطة إجرامية ذات طبيعة اقتصادية تتطلب تعاوناً دولياً لمكافحتها، نظراً لتأثيراتها العابرة للحدود على الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدول) ^(٧). وفي الجرائم

(١) Assoc.Prof. SRISOMBAT CHOKPRAJAKCHAT Mahidol University, Thailand, Review Mechanism UNTOC: Definition of transnational crime. ٢٠١٤. p٣.

(٢) محمد سرير، الجريمة المنظمة وسبل مكافحتها، جامعة الجزائر، الجزائر، مطبعة النور، ٢٠١٨، ص ١٣.

(٣) منى محمود مصطفى، الجريمة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٩، ص ١٦١.

(٤) القاضي انطونيو كاسيزي، القانون الجنائي الدولي، ط ٣، ترجمة مكتبة صادر ناشرون، ٢٠١٥، ص ٢٧.

(٥) محي الدين عوض، الجريمة المنظمة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ١٩، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٥، ص ٧.

(٦) محمود شريف بسيوني، ورقة عمل في ندوة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية،

إيطاليا، ١٩٩٨، ص ٢٨.

(٧) علي جعفر، الإجرام المنظم العابر للحدود وسياسية مكافحته، مجلة الأمن والقانون، العدد ٢، صادر عن كلية شرطة دبي، دبي، ٢٠٠١، ص ٢٧٧.

السيرانية يمكن تعريفها بأنها (أفعال إجرامية مالية تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، وتنفذ عبر شبكات الإنترنت لتجاوز الحدود الوطنية والإضرار بالأنظمة الاقتصادية العالمية)^(١).

ويمكن تعريفها "بأنها أشكال من الجريمة المنظمة التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول، وتُرتكب بغرض تحقيق مكاسب اقتصادية غير مشروعة، باستخدام وسائل مثل التكنولوجيات الحديثة أو التلاعب بالقوانين الدولية". تتنوع هذه التعريفات تبعاً للمنظور الذي يُنظر إليه على الجريمة (القانوني، الاقتصادي، السياسي)، لكن المشترك بينها هو الطابع الدولي والاقتصادي لهذه الجرائم، وضرورة التعاون الدولي لمواجهتها.

وأهم خصائصها هي عابرة للحدود تُرتكب في أكثر من دولة ويكون لها أثر اقتصادي يتجاوز حدود دولة واحدة وتتطلب تعاوناً دولياً لمكافحتها بسبب انتقال الأموال والأشخاص والبضائع عبر الحدود. كذلك التعقيد والتخصصية فهي تعتمد على تقنيات متطورة وأساليب احترازية في غسيل الأموال والتهرب الضريبي والجرائم الإلكترونية وتحتاج إلى معرفة معمقة بالقوانين الاقتصادية الدولية والنظم المالية. بالإضافة لذلك الأثر الاقتصادي الكبير الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدول، وتُضعف الثقة في الأنظمة المالية والمؤسسات وقد تُحدث خسائر مالية ضخمة للشركات والحكومات. أما عن التنظيم والتخطيط المسبق فغالباً ما تُدار من قبل شبكات منظمة، مثل المافيا والجماعات الإجرامية العابرة للحدود التي تُنفذ بأساليب ممنهجة تهدف إلى تقليل فرص كشفها. وتعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت والتجارة الإلكترونية والعملات الرقمية، لتنفيذ العمليات وتضليل التحقيقات مما يجعل صعوبة التتبع والملاحقة القانونية. لذلك تتعدد إجراءات تتبع المجرمين نظراً لتداخل الأنظمة القانونية وتباينها بين الدول بالإضافة إلى ضعف التعاون الدولي أو اختلاف القوانين الذي قد يعرقل التحقيقات. كذلك اتساعها بالسرية، حيث يُستخدم التشفير وتقنيات الإخفاء لتجنب اكتشافها ويتم التلاعب بالسجلات المالية والمستندات لإخفاء الأدلة. مما يؤدي إلى زعزعة الثقة في المؤسسات الرسمية، وتساهم في انتشار الفساد. وقد تستغل لتبييض الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة أخرى، مثل تجارة المخدرات وتمويل الإرهاب. فالتصدي لهذه الجرائم يتطلب تعزيز التعاون الدولي، تطوير القوانين، واستخدام التقنيات الحديثة للكشف عنها وتتبع مرتكبيها.

الفرع الثاني/ أنواع الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود

إن الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود تتسم بالطابع الاقتصادي ويمتد تأثيرها عبر أكثر من دولة بسبب طبيعة الجريمة أو الأطراف المتورطة فيها. هذه الجرائم تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني والدولي، وغالباً ما تتطلب تعاوناً دولياً لمكافحتها. فيما نتناول أهم أنواع الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود^(٢):

(١) عيسى الصمادي، إستراتيجية مكافحة الجريمة عبر الحدود غسيل الأموال أنموذجاً، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٠١، ٩، ص ١٣٥.

(٢) مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ج ٢٧، العدد ٣، ٢٠١١، كلية الحقوق جامعة دمشق، ٥١١-٥٢٠.

- ١- غسيل الأموال: هو تحويل أموال تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة (مثل تجارة المخدرات، الفساد، الاتجار بالبشر) إلى أموال تبدو مشروعة من خلال وسائل معقدة مثل إنشاء شركات وهمية، أو الاستثمار في عقارات وأصول مالية.
- ٢- التهرب الضريبي: يحدث عندما يلجأ الأفراد أو الشركات إلى وسائل غير قانونية لتجنب دفع الضرائب، مثل تقديم تقارير مالية مضللة أو نقل أرباحهم إلى دول ذات معدلات ضرائب منخفضة. ويحدث ذلك من خلال إنشاء شركات في مناطق الملاذات الضريبية واستغلال الاتفاقيات الدولية لتجنب الضرائب.
- ٣- الاتجار بالبشر: هو إستغلال الأشخاص من خلال العمل القسري، الدعارة، أو الاستعباد مقابل مكاسب مالية. غالباً ما يتم نقل الضحايا بين الدول باستخدام شبكات منظمة عابرة للحدود من خلال استخدام وثائق مزورة أو استغلال ثغرات قانونية.
- ٤- الاتجار غير المشروع بالسلع والخدمات: يشمل تهريب السلع المحظورة (مثل المخدرات، الأسلحة، أو المنتجات المزورة) وتقديم خدمات غير مشروعة. يتم ذلك باستخدام شبكات دولية للتوزيع والتلاعب بالموائل والمنافذ الحدودية.
- ٥- الفساد الدولي: هو اختلاس الأموال العامة، والتواطؤ بين المسؤولين والشركات لتحقيق مصالح غير قانونية. من خلال تقديم أو استلام الرشاوى عبر حسابات خارجية أو إخفاء الأموال المختلسة في بنوك أجنبية.
- ٦- القرصنة الإلكترونية والجرائم السيبرانية: إذ تشمل الاختراق الإلكتروني، سرقة البيانات، أو الاحتيال المالي باستخدام الإنترنت. وقد تستهدف شركات في دول أخرى باستخدام شبكة الإنترنت لتنفيذ الجرائم عن بعد.
- ٧- تزوير العملات والمستندات: مثل جوازات السفر والتأشيرات بهدف استخدامها في معاملات غير قانونية.
- ٨- تهريب الحيوانات المهددة بالانقراض، تجارة الأخشاب غير القانونية، أو التخلص من النفايات السامة في دول أخرى. من خلال نقل الموارد البيئية من دولة لأخرى. واستغلال ضعف الرقابة البيئية في بعض الدول.
- ٩- تمويل الإرهاب: توفير الأموال لدعم أنشطة إرهابية عبر قنوات مالية مشبوهة مثل الجمعيات الخيرية المزيفة أو الحسابات السرية بتحويل الأموال بين الدول دون تتبع باستخدام العملات الرقمية لإخفاء الهوية.
- ١٠- تهريب العمالة والهجرة غير الشرعية: تهريب الأشخاص للدول مقابل المال أو وعود كاذبة بحياة أفضل.

- ١١- التلاعب بالأسواق المالية: عندما يقوم الأفراد أو الكيانات بتقديم معلومات خاطئة أو مضللة لزيادة قيمة الأسهم أو التأثير في حركة الأسعار بشكل غير قانوني لتحقيق ربح شخصي. تشمل هذه الجرائم التداول بناءً على معلومات غير علنية أو تلاعب بأسعار العملات.
- ١٢- استغلال الإنترنت في الإعلانات التجارية المزيفة: يتضمن هذا النوع من الجرائم استخدام الإنترنت للإعلانات الاحتيالية التي تخدع المستهلكين وتحصل على أموالهم مقابل منتجات أو خدمات وهمية أو مغشوشة. يمكن أن تشمل هذه الجرائم بيع منتجات غير معتمدة أو تزوير تقييمات العملاء.
- ١٣- التصنيع والاتجار بالمنتجات المقلدة: يشمل تصنيع وبيع المنتجات المقلدة مثل الملابس، الأدوات الإلكترونية، والأدوية المقلدة. تعتبر هذه الجرائم تهديداً للاقتصادات المحلية والعالمية، بالإضافة إلى أنها تضر بالشركات الأصلية.
- ١٤- التلاعب بالعملات الرقمية: يشمل هذا النوع من الجرائم استخدام العملات الرقمية (مثل البيتكوين) في عمليات مالية غير قانونية، مثل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. يتزايد استخدام العملات الرقمية لتجاوز الرقابة المالية العالمية، لقرصنة البحرية والتهريب عبر البحر، فالقرصنة البحرية تشمل الهجمات على السفن التجارية في المياه الدولية بهدف سرقة البضائع أو الابتزاز. يمكن أن يترافق ذلك مع تهريب أسلحة، مخدرات، أو حتى البشر.
- ١٥- الاستثمارات غير المشروعة في الشركات ذات التأثيرات البيئية السلبية: يشمل هذا النوع من الجرائم الاستثمار في الشركات التي تقوم بأنشطة تلحق الضرر بالبيئة، مثل تدمير الغابات أو التسبب في التلوث الصناعي. الشركات التي تعمل في هذه الأنشطة قد تكون مدعومة من مستثمرين دوليين أو حكومات.
- ١٦- التسلل إلى شبكات الشركات متعددة الجنسيات: يتضمن هذا النوع من الجرائم اختراق شبكات الشركات الدولية للحصول على معلومات حساسة أو تنفيذ عمليات احتيالية، مثل الوصول إلى الأسرار التجارية أو نقل الأموال بشكل غير قانوني.
- إن مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود تتطلب استجابة منسقة على مستوى العالم، حيث تواصل الدول تطوير أساليب مكافحة هذه الجرائم عبر تحسين الأنظمة القانونية، التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، واستخدام التكنولوجيا المتطورة. وتقوية دور الوكالات المعنية بتطبيق القانون من خلال تعزيز قدرة وكالات تنفيذ القانون مثل الإنتربول والأمم المتحدة لمراقبة الجرائم عبر الحدود وتبادل المعلومات بين الدول لمكافحة هذه الجرائم. وتعزيز أدوات المراقبة باستخدام تقنيات المراقبة المالية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي لتتبع وتحليل المعاملات المالية عبر الحدود، مما يساعد في اكتشاف الأنشطة المشبوهة بشكل أسرع^(١).

(١) Sabrina Adamoli, Andrea Di Nicola and others, Organized Crime around the World, European Institute for Crime Prevention and Control, Helsinki, Finland, ٢ March, ١٩٩٨, No. ٣١, p. ٤

المطلب الثاني/العوامل المؤدية لانتشار الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود

إن انتشار الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود يعود إلى عدة عوامل مترابطة. العولمة أسهمت في تسهيل حركة الأموال والبضائع والأشخاص عبر الحدود، مما أتاح فرصاً أكبر للأنشطة غير القانونية. كما أن التقدم التكنولوجي ساعد في تطوير وسائل الجرائم مثل الاحتيال الإلكتروني وغسيل الأموال. بالإضافة لضعف التعاون الدولي بين الدول وعدم وجود آليات فعالة لتبادل المعلومات يتيح للمجرمين الاستفادة من الفجوات القانونية. إضافةً إلى ذلك، التفاوت الاقتصادي الكبير بين الدول يدفع البعض للبحث عن مصادر دخل غير مشروعة، بينما يؤدي ضعف التشريعات في بعض البلدان إلى خلق بيئات آمنة للمجرمين.

الفرع الأول/ العولمة الاقتصادية وضعف التشريعات الوطنية

تُعد العولمة الاقتصادية من أبرز الظواهر المؤثرة في الاقتصاد العالمي، حيث سهّلت حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وفتحت الأسواق أمام الشركات والأفراد في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، كان لهذه الظاهرة تأثيرات سلبية تمثلت في تسهيل انتشار الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود مع فتح الأسواق المالية العالمية وزيادة استخدام التكنولوجيا المالية (مثل العملات الرقمية)^(١). فقد أصبح من السهل تحويل الأموال بين الدول بسرية، مما ساهم في تسهيل عمليات غسيل الأموال. والتوسع في التجارة الدولية مع ازدياد حركة التجارة عبر الحدود، أتاح ذلك فرصاً أكبر للتلاعب بالأنظمة الجمركية والضريبية، مثل التهرب الجمركي والاحتيال التجاري. من جانب آخر زيادة التفاوت الاقتصادي عزز الفجوات بين الدول المتقدمة والنامية، مما دفع بعض الأفراد والشركات إلى استغلال الفروق التشريعية والاقتصادية لتحقيق مكاسب غير مشروعة. فقد تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أرباحها إلى دول ذات ضرائب منخفضة، مما يحرم الدول الأصلية من عائداتها الضريبية. بالإضافة على ذلك فإن الاتجار بالبضائع غير المشروعة التي تستخدم^(٢) “الإنترنت المظلم Dark Web” مثل تجارة المخدرات والأسلحة، وحتى البشر، هي تعتمد على بنية عالمية مفتوحة لا تخضع لرقابة كافية، وكذلك الاحتيال التجاري الذي يعمل على تضخيم الفواتير والتلاعب بالعقود التجارية الدولية، والتزوير في المعاملات البنكية.

إن غياب القوانين المناسبة في كثير من الدول وعدم مواكبة التشريعات الاقتصادية وسرعة تطور الجرائم الاقتصادية، يترك فجوات قانونية يمكن للمجرمين استغلالها. فضعف الرقابة والتنفيذ حتى في وجود قوانين صارمة، تعاني بعض الدول من ضعف في إنفاذ القوانين نتيجة نقص الموارد أو الفساد. كذلك عدم التنسيق بين الدول نتيجة ضعف التعاون بين الدول في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود يسمح للمجرمين

(١) محمد علي القحطاني، الجريمة المنظمة، مطبعة الرياض، ط١، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص٥٧.
(٢) محمد الأمين البشري، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩، ص١٦٩.

بالاستفادة من تفاوت الأنظمة القانونية في مختلف البلدان. فمثلاً أصحاب غسيل الأموال يستخدمون أنظمة مالية دولية معقدة لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة. والتهرب الضريبي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات بنقل أرباحها إلى دول ذات معدلات ضرائب منخفضة، مستفيدة من التباينات الضريبية. فقد تتم تلك العمليات في أغلبها من خلال الاحتيال الإلكتروني فتتوسع الجرائم الإلكترونية مثل اختراق الأنظمة المالية والاحتيال عبر الإنترنت نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا.

لقد ساهمت العولمة في إزالة الحواجز الجمركية بين الدول، مما أتاح حركة سهلة للبضائع ورؤوس الأموال. لكن هذه الحرية تُستخدم أحياناً لنقل أموال أو بضائع غير مشروعة. إن العولمة الاقتصادية وضعف التشريعات الوطنية يمثلان بيئة خصبة لانتشار الجرائم الاقتصادية، مما يتطلب تكاتف الجهود بين الدول لتطوير التشريعات، تعزيز الرقابة، وتكثيف التعاون الدولي. فبدون جهود منسقة وشاملة، ستبقى الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود تشكل تهديداً مستمراً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم. إن معالجة هذه الظاهرة تتطلب نهجاً شاملاً يعتمد على التعاون الدولي، تحسين التشريعات المحلية، وتعزيز الشفافية والرقابة. فبدون اتخاذ هذه الخطوات، ستظل الجرائم الاقتصادية تهديداً رئيسياً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم. لكن من الممكن إنشاء آليات قانونية ودبلوماسية تضمن تبادل المعلومات بين الدول وتوحيد الجهود في مكافحة الجرائم الاقتصادية. وتحديث التشريعات الوطنية بوضع قوانين حديثة تتناسب مع تطور الجرائم الاقتصادية وتركز على الجرائم العابرة للحدود. وتعزيز الرقابة والشفافية في تحسين نظم الرقابة المالية في المعاملات الاقتصادية ورفع التوعية وتطوير القدرات وتدريب الجهات المعنية على كشف ومكافحة الجرائم الاقتصادية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

الفرع الثاني/التقدم التكنولوجي وسهولة الحركة المالية

مع تطور التكنولوجيا وسهولة الحركة المالية العالمية، شهد العالم تحولاً جذرياً في كيفية إدارة الأموال والتعاملات الاقتصادية. ورغم المزايا التي وفرتها هذه التحولات، مثل تسهيل التجارة، تعزيز الشمول المالي، وزيادة الكفاءة، إلا أنها فتحت الباب أمام نوع جديد ومعقد من الجرائم الاقتصادية. فقد أصبحت التكنولوجيا والحركة المالية السريعة أدوات تُستخدم بشكل متزايد في الأنشطة غير المشروعة مثل غسيل الأموال، الاحتيال، التهرب الضريبي، والجرائم الإلكترونية. فقد أصبح الإنترنت بيئة خصبة للجرائم الاقتصادية، حيث تستغل شبكات الجريمة نقاط الضعف في الأنظمة المالية والتجارية. ومن أبرز أمثلة سرقة بيانات البطاقات الائتمانية والتلاعب بالمعاملات البنكية، كذلك اختراق الأنظمة المالية لسرقة الأموال أو تعطيل الأنظمة، واستغلال عدم تنظيم سوق العملات المشفرة لتنفيذ جرائم مثل التزيف وغسيل الأموال. لقد وفّرت التكنولوجيا أدوات تساعد في إخفاء الهوية في التعاملات المالية، مثل المحافظ الرقمية، الشبكات

الخاصة الافتراضية (VPN) وتقنيات التشفير^(١). هذه الوسائل تجعل من الصعب تتبع المتورطين في الجرائم الاقتصادية. فسهولة إدارة الشبكات العالمية و التكنولوجيا المتقدمة مكنت المجرمين من إنشاء شبكات عالمية تتعاون عبر الحدود لتنفيذ جرائم معقدة، مثل الاتجار بالبشر وغسيل الأموال عبر الإنترنت. لقد تطورت أدوات الاحتيال في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الثغرات في الأنظمة الاقتصادية واستغلالها، مثل اختراق الأنظمة البنكية أو التلاعب بالخوارزميات التجارية. فالأنظمة المالية الحديثة، مثل التحويلات الدولية السريعة، الحوالات البنكية الإلكترونية، والعملات الرقمية، ساهمت في تسريع نقل الأموال عبر الحدود، مما يُستخدم في تمويل الإرهاب وغسيل الأموال. فسهولة نقل الأموال بين الدول جعلت من السهل على الأفراد والشركات استخدام ملاذات ضريبية لإخفاء أموالهم وتجنب الضرائب^(٢). فبعض الدول تقدم تسهيلات مالية وضريبية أكثر من غيرها، مما يجعلها نقاط جذب للمجرمين الاقتصاديين لنقل أموالهم إليها. فالحجم الهائل للتعاملات المالية اليومية وصعوبة مراقبة كل معاملة تجعل من السهل إخفاء الأنشطة المشبوهة وسط التدفقات المالية المشروعة. فغسيل الأموال عبر الإنترنت يتم استخدام الإنترنت لنقل الأموال غير المشروعة من خلال منصات التجارة الإلكترونية أو العملات الرقمية لإخفاء مصدرها. فقد تستغل بعض الشبكات التكنولوجية التقدم في وسائل الدفع مثل البطاقات الائتمانية والمصرفية الإلكترونية لتنفيذ عمليات احتيال على نطاق واسع. فتقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل أرباحها إلى دول ذات ضرائب منخفضة باستخدام أنظمة مالية معقدة. وقد تُستخدم الشبكات المالية العالمية، بما في ذلك العملات الرقمية، في نقل الأموال لدعم الأنشطة الإرهابية دون الكشف عن هوية الممولين. فقد شهد الإرهاب الدولي تطوراً ملحوظاً في أساليبه ووسائله بفضل التقدم التكنولوجي وسهولة الحركة المالية. لم يعد الإرهاب يقتصر على استخدام العنف أو الهجمات المباشرة، بل بات يوظف التكنولوجيا الحديثة والشبكات المالية العالمية لتأمين تمويل عملياته، نشر أفكاره، وتنفيذ استراتيجياته بشكل أكثر تعقيداً وتنظيماً^(٣). فدور التكنولوجيا وسهولة الحركة المالية في دعم الإرهاب الدولي اقتصادياً مما سهل عملية نقل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية، ومع تطور الأنظمة المصرفية الدولية، أصبح من الممكن نقل الأموال بسرعة عبر الحدود باستخدام خدمات مثل الحوالات الإلكترونية، العملات الرقمية، أو حتى تطبيقات الدفع عبر الهواتف الذكية. فالمنظمات الإرهابية تعتمد على هذه القنوات لإرسال واستلام الأموال بطرق خفية وصعبة التتبع. فالعملات المشفرة مثل "بيتكوين" أصبحت وسيلة مفضلة لدى الجماعات الإرهابية لأنها تتيح التحويلات المالية دون

(١) Effective Measures to Combat Transnational Organized Crime, The Eleventh United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice, ١٨, ٢٥ April ٢٠٠٥, Bangkok, Thailand, p ١١.

(٢) كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، دار العلمية الدولية للثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٣٨.

(٣) أحمد فاروق زاهر، الجريمة المنظمة (ماهيتها خصائصها، أركانها)، مركز الدراسات والبحوث العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥.

الحاجة إلى وسيط، مع توفير درجة عالية من السرية^(١). فعلى سبيل المثال، يمكن للجماعات الإرهابية جمع التبرعات من أنصارها عبر منصات العملات المشفرة، مما يجعل التتبع أكثر صعوبة. فقد تعتمد بعض الجماعات الإرهابية على تأسيس شركات وهمية أو استخدام ملاذات ضريبية لإخفاء أموالها غير المشروعة وتجنب المراقبة المالية. يتم استخدام هذه الكيانات لتحويل الأموال وغسلها بطرق تبدو قانونية. فالجماعات الإرهابية تستخدم الهجمات الإلكترونية لتعطيل الأنظمة الاقتصادية للدول، مثل استهداف البنوك، الأسواق المالية، أو البنى التحتية الحرجة. إن برامج الفدية^(٢) (Ransomware) تُستخدم لابتزاز الشركات أو الحكومات للحصول على فدية مالية كبيرة تُموّل عملياتهم الإرهابية. فالإنترنت المظلم يوفر سوقاً لبيع الأسلحة، المخدرات، والأدوات المستخدمة في تنفيذ الهجمات الإرهابية، مع تسهيلات للدفع باستخدام العملات المشفرة. إن الجماعات الإرهابية تستغل وسائل التواصل الاجتماعي لجمع التبرعات ونشر دعاياتها لاستقطاب المتبرعين والداعمين الماليين. وقد يتم توجيه هذه الأموال لاحقاً لدعم الأنشطة الإرهابية عبر قنوات مالية سرية. إن الإرهاب الدولي ينشط في الدول التي تعاني من ضعف اقتصادي أو فساد إداري، حيث يسهل استغلال الثغرات في الأنظمة المالية لتمويل أنشطته.

ففي عالم اليوم، أدت الابتكارات التكنولوجية المتسارعة وزيادة الترابط المالي إلى تغيير جذري في طبيعة الجرائم الاقتصادية، حيث تطورت من عمليات بسيطة إلى شبكات معقدة يصعب كشفها ومواجهتها. إن العملات الرقمية المستقرة^(٣) (Stablecoins) التي ترتبط بأصول مستقرة، مثل الدولار، تُستخدم بشكل متزايد في الأنشطة غير المشروعة. توفر الاستقرار مقارنة بالعملات المشفرة التقليدية، مما يجعلها أداة مفضلة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك استخدام الاقتصاد الموازي عبر المنصات الافتراضية منصات الألعاب الإلكترونية والواقع الافتراضي التي أصبحت أدوات يستخدمها المجرمون لغسيل الأموال، حيث يتم شراء الأصول الافتراضية وبيعها لتحقيق أرباح غير مشروعة. والتقنيات البيومترية وتأثيرها السلبي على الرغم من دورها في تعزيز الأمن، يمكن استغلال تقنيات مثل بصمة الوجه والصوت لتجاوز أنظمة الحماية، مما يُمكن المجرمين من الوصول إلى الحسابات المالية وسرقة الأموال^(٤). كذلك الأنظمة المصرفية المفتوحة وخطر الجرائم الاقتصادية هذه الأنظمة التي تتيح مشاركة البيانات بين المؤسسات المالية، تُستخدم من قبل مجرمي الإنترنت لاستغلال الثغرات في الأنظمة البنكية والوصول إلى حسابات العملاء. والشركات الافتراضية (Shell Companies) وسهولة تأسيسها عبر الإنترنت وبدون رقابة فعالة

(١) نادر عبد العزيز شافي، تبيض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠١، ص. ٢٢١

(٢) أمجد سعود الخريش، جريمة غسيل الأموال، ط ١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٦، ص ٧١٧.

(٣) سليمان عبد الفتاح، مكافحة غسيل الأموال، دار علاء الدين للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٤١.

(٤) عبد الرحمن عطيات، مفهوم غسل الأموال، عمان، الاردن، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

يُتيح للمجرمين إنشاء كيانات وهمية لتحويل الأموال غير المشروعة. كذلك عمليات الإدماج عبر الإنترنت^(١) (Online Incorporation Services) وخدمات تسجيل الشركات السريعة عبر الإنترنت، التي أصبحت متاحة بكثرة، تُستخدم لتغطية الأنشطة غير القانونية خلف هياكل قانونية معقدة. وتأثير الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي يُمكن المجرمين من إنشاء وثائق وهمية، تقارير مالية زائفة، أو حتى هويات مزيفة تسهل إخفاء الأنشطة غير القانونية. فالدول المتنافسة قد تستخدم التكنولوجيا في شن هجمات اقتصادية، مثل سرقة البيانات المالية أو تعطيل الأنظمة المصرفية، لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية. وخاصةً في غياب إطار قانوني موحد عالمي ينظم الأنشطة الرقمية والمالية يؤدي إلى تفاوت في التعامل مع الجرائم الاقتصادية بين الدول، ما يشجع المجرمين على استغلال هذا التفاوت.

لقد أدى التقدم التكنولوجي وسهولة الحركة المالية إلى ظهور بيئة اقتصادية مليئة بالفرص، لكنها أيضاً زادت من تعقيد الجرائم الاقتصادية. لذلك يجب أن يتم وضع حلول شاملة تجمع بين التعاون الدولي، تطوير القوانين، استثمار التكنولوجيا في مكافحة، وتعزيز الأمن والشفافية. التحدي يكمن في تحقيق توازن بين تسهيل الابتكار الاقتصادي وضمان الأمن المالي العالمي. وتوحيد الجهود لإنشاء قواعد بيانات مشتركة تُتيح تعقب الشبكات المالية المرتبطة بالإرهاب من خلال تبادل المعلومات بين الدول بشأن التحويلات المالية المشبوهة. باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط المالية المشبوهة وكشف الأنشطة الإرهابية. وتطوير تقنيات تتبع العملات الرقمية لكشف مصدر الأموال ومساراتها. بتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية مثل "مجموعة العمل المالي" (FATF) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنظيم حملات دولية تستهدف مواقع الإنترنت المظلم ومنصات التمويل غير المشروعة.

المبحث الثاني/ المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الجرائم الاقتصادية

هناك العديد من المنظمات الدولية التي تعمل على مكافحة الجرائم الاقتصادية مثل غسل الأموال، التهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب. من أبرز هذه المنظمات: مجموعة العمل المالي (FATF) التي وضعت معايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية. والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) لدعم الدول في الحوكمة الاقتصادية ومكافحة الفساد. ومنظمة الإنتربول (INTERPOL) التنسيق في التحقيقات الدولية لمكافحة الجرائم الاقتصادية. كذلك مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC) تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد وغسل الأموال. ومجموعة إيغمونت (Egmont Group) تبادل المعلومات بين وحدات

(١) برمت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الفساد بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٥/٦١ الصادر في كانون الأول ٢٠٠٠، الذي أكد ضرورة وضع قانون دولي فعال لمكافحة الفساد، ومن ثم انعقد مؤتمر مكافحة الفساد في فيينا بين ١٠ و ٢٠ آذار ٢٠٠٣، ووضعت هذه الاتفاقية في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٣. وللإطلاع على النص الكامل للاتفاقية يمكن الرجوع إلى وثائق الأمم المتحدة _ الجمعية العامة _ الدورة الثامنة والخمسون _ رقم : (A/RES/٥٨/٤). الوثيقة

الاستخبارات المالية. والهدف الرئيسي لعمل هذه المنظمات هو تعزيز الشفافية، مكافحة الفساد، ومنع الجرائم المالية على المستوى الدولي من خلال التعاون ووضع معايير وسياسات فعّالة. وهذا ما سوف يتم تناوله في مطلبين.

المطلب الأول/ التعريف بالمنظمات الدولية الرئيسية والمتخصصة

إن المنظمات العالمية في مكافحة الجرائم الاقتصادية تعمل على تعزيز التعاون الدولي بين الدول لمكافحة الجرائم المالية والاقتصادية. هذه المنظمات تدعم تبادل المعلومات، بناء القدرات الوطنية، وتنظيم أنشطة تدريبية، مما يساعد في مكافحة الجرائم الاقتصادية على المستوى العالمي. كذلك تساهم في تعزيز السياسات الدولية لمكافحة الفساد والتهرب الضريبي، من خلال تبادل المعلومات، وضع السياسات العالمية، وتقديم الدعم الفني والتدريب للدول الأعضاء.

الفرع الأول/مجموعة العمل المالي ومنظمة التعاون الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد

تهدف مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force - FATF) وهي منظمة حكومية دولية تأسست عام ١٩٨٩ بمبادرة من مجموعة الدول الصناعية السبع (G٧) إلى وضع معايير وإرشادات دولية لمكافحة الجرائم المالية، أهدافها مكافحة غسل الأموال الحد من تدفقات الأموال غير المشروعة الناتجة عن الجرائم مثل الفساد، الاتجار بالمخدرات، والاحتيال. ومكافحة تمويل الإرهاب منع استخدام الأموال في دعم الأنشطة الإرهابية^(١). كذلك مكافحة إنتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال منع تحويل الأموال لدعم برامج الأسلحة غير القانونية. ودورها الرئيسي مراقبة الدول الأعضاء وغير الأعضاء لتقييم مدى التزامها بتوصياتها من خلال إعداد تقارير دورية عن الامتثال وتحليل الثغرات. فهي تصدر قوائم رمادية وسوداء للدول ذات الثغرات في أنظمتها المالية وتحتاج لتحسينات^(٢). والقوائم الرمادية هي قوائم تضم الدول التي لديها ثغرات في أنظمتها المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكنها تعمل على معالجتها. بمعنى آخر، هذه الدول لا تمثل بالكامل للمعايير الدولية، لكنها تتعاون مع FATF لوضع خطط إصلاح. إذا لم تتحسن، فقد تُدرج في القائمة السوداء، مما يؤدي إلى قيود مالية وعقوبات دولية. فالقائمة السوداء للدول غير المتعاونة وتعرض للعقوبات الاقتصادية. ولكن في مجال التعاون الدولي تقدم تسهيل تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء لملاحقة الجرائم المالية عبر الحدود. والتنسيق مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي. فلها تأثيرها الدولي إذ تعتبر FATF مرجعاً عالمياً، حيث إن الدول تسعى لتطبيق توصياتها لتجنب العزلة الاقتصادية^(٣). فالامتثال لتوصياتها يعزز من الثقة في النظام المالي للدولة ويجذب

(١) عز الدين الهاشمي، مكافحة غسل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن، ٢٠١٧، ص ١٢٧

(٢) وثائق الأمم المتحدة، مصدر سابق، رقم الوثيقة (A/RES/٥٨/٤).

(٣) Effective Measures to Combat Transnational Organized Crime, Op.Cit,p. ٤٨

الاستثمارات. فقد تلعب دوراً رئيسياً في مكافحة الجرائم الاقتصادية من خلال وضع معايير عالمية، تقييم الامتثال، وتعزيز التعاون الدولي. هدفها هو حماية النظام المالي العالمي من استغلاله في الأنشطة غير المشروعة.

إما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development - OECD) وهي منظمة دولية تأسست عام ١٩٦١، تضم ٣٨ دولة في عضويتها، وتهدف إلى تعزيز السياسات الاقتصادية المستدامة، تحسين معايير العيش، وتطوير التعاون الدولي. تلعب المنظمة دوراً هاماً في مكافحة الجرائم الاقتصادية مثل التهرب الضريبي والفساد المالي.

إن أهداف المنظمة في مكافحة الجرائم الاقتصادية هي تعزيز الشفافية المالية الدولية من خلال الحد من الأنشطة غير القانونية في النظام المالي العالمي، ومكافحة التهرب الضريبي لتعزيز التعاون بين الدول لكشف التهرب الضريبي ومنع التدفقات غير المشروعة؛ ومكافحة الفساد والرشوة بوضع معايير لضمان نزاهة الحكومات والشركات الدولية. وكذلك الحد من الممارسات الضريبية الضارة لضمان العدالة في النظم الضريبية بين الدول^(١). وبهذا يعد دورها الرئيسي في مكافحة التهرب الضريبي من خلال إطلاق مبادرة (تآكل القاعدة وتحويل الأرباح – BEPS – Base Erosion and Profit Shifting) التي تهدف إلى منع الشركات متعددة الجنسيات من استغلال الثغرات الضريبية لتحويل أرباحها إلى ملاذات ضريبية. ودعم نظام التبادل التلقائي للمعلومات المالية الذي يساعد الدول على تبادل المعلومات الضريبية بشكل آلي لضبط التهرب الضريبي؛ الذي يعد من أدوارها الفعالة لمحاربة الفساد من خلال اعتماد اتفاقية مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية لعام ١٩٩٧ التي تفرض التزامات على الدول الأعضاء لتجريم الرشوة وضمان الشفافية في الأنشطة التجارية^(٢). وقد عملت الاتفاقية على دعم الحكومات في وضع سياسات لمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص. وفي مجال التعاون الدولي فقد ذهبت الاتفاقية إلى تعزيز الشراكات بين الحكومات والمؤسسات المالية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة^(٣). وتقديم تقارير وتحليلات دورية تساعد الدول على تحسين أنظمتها. وتوفير المساعدة الفنية للدول النامية لتحسين أنظمتها الضريبية والقانونية. وتدريب المسؤولين الحكوميين على كشف الجرائم الاقتصادية ومكافحتها.

(١) Sabrina Adamoli, Op.Cit, p. ٥٨.

(٢) Effective Measures to Combat Transnational Organized Crime, Op.Cit, p. ٦٧.

(٣) دراسة تم نشرها على الموقع الإلكتروني www.oecd.org في عام ٢٠١٦، حيث أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة العشرين إطاراً شاملاً بشأن تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح للسماح للدول المهتمة بنقل الأرباح ومراجعة ومراقبة تنفيذ حزمة تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح بالكامل. وقد انضمت أكثر من ١٠٠ دولة وولاية قضائية إلى الإطار الشامل.

لقد لعبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دوراً هاماً في مكافحة الجرائم الاقتصادية من خلال تعزيز الشفافية المالية، مكافحة التهرب الضريبي، والحد من الفساد. فقد استخدمت أدوات مثل التبادل التلقائي للمعلومات وبرنامج BEPS لتحسين النظم المالية العالمية وضمان العدالة الاقتصادية^(١).

وعن برنامج وعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF). إن البنك الدولي (World Bank) هو منظمة مالية دولية تأسست عام ١٩٤٤ تهدف إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، مع التركيز على الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. أما صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund - IMF)^(٢) هو مؤسسة دولية تأسست عام ١٩٤٤ تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي العالمي، دعم النمو الاقتصادي، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء في مواجهة الأزمات الاقتصادية. كلا المؤسستين تلعبان دوراً أساسياً في مكافحة الجرائم الاقتصادية مثل الفساد، وغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب من خلال تعزيز الشفافية المالية ودعم السياسات الاقتصادية السليمة. فدور البنك الدولي في مكافحة الجرائم الاقتصادية يسعى إلى مكافحة الفساد من خلال تطوير برامج وسياسات لمساعدة الحكومات في بناء أنظمة إدارية شفافة ونزيهة. ويدعم إنشاء هيئات مكافحة الفساد وتوفير الموارد لتعزيز فعاليتها. فيشجع الحكومات على نشر المعلومات المالية والإدارية لزيادة الشفافية^(٣). ودعم نظم الحكومات لتحسين الإدارة المالية العامة. وتقديم قروض ومنح لدعم إصلاحات القطاع العام وتعزيز الكفاءة المالية. ودعم مشاريع تعزز المساءلة التي تقلل من فرص الفساد. وبناء القدرات في تدريب الحكومات على إدارة الأموال العامة بشكل مسؤول في مكافحة الجرائم الاقتصادية. ودعم النظم القضائية لتحسين إنفاذ القوانين المتعلقة بالجرائم الاقتصادية.

إما عن دور صندوق النقد الدولي (IMF) في مكافحة الجرائم الاقتصادية هو يسعى لتعزيز الشفافية المالية. بوضع معايير للشفافية المالية والإدارية في الدول الأعضاء. من خلال دعم نشر البيانات المالية الوطنية لتعزيز المساءلة. ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. بتقديم مساعدات تقنية للدول لتطوير سياسات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. فهو يقوم بعمل تحليل وتقييم الأنظمة المالية للدول الأعضاء لتحديد الثغرات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. بتوفير تقارير تساعد الدول في معالجة هذه الثغرات. ويقع عمله ضمن سلسلة مراقبة السياسات المالية والاقتصادية للدول للتأكد من توافقها مع

(١) شريف محمد بدوي، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة الاقتصادية الدولية، مج ٥٨، العدد ٢، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠٢٣، ص ٣٤.

(٢) جاك بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (العلاقات النقدية الدولية)، الدار الدولية للاستثمارات الدولية، ابوظبي، ٢٠٠٢، ص ١٣٥.

(٣) رحيم العكيلي وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الأردن، ٢٠٢١، ص ٤٦.

القواعد الدولية. ويشجع الإصلاحات المؤسسية التي تقلل من الفرص المتاحة للجرائم الاقتصادية^(١). من خلال التنسيق مع منظمات مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والبنك الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وتفعيل آليات التنفيذ بما يقدمه من المساعدات الفنية التي تتمثل بالمشورة والتدريب لتحسين النظم الاقتصادية والإدارية. والتمويل المشروط بربط القروض والمساعدات المالية بتنفيذ إصلاحات لتعزيز الحوكمة ومكافحة الجرائم الاقتصادية. والشراكات الدولية في التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى لتحسين مكافحة الجرائم الاقتصادية. فقد دعم مبادرات مكافحة الفساد في إفريقيا من خلال توفير التمويل لبناء قدرات المؤسسات الحكومية. وقدم مساعدات للدول في تحديث أنظمتها المصرفية لتتوافق مع معايير مكافحة غسل الأموال.

يتضح لنا إن البنك الدولي يركز على تمويل مشاريع التنمية ودعم الحكومة لتعزيز الشفافية وتقليل الفساد. وإن صندوق النقد الدولي يعمل على تحقيق الاستقرار المالي العالمي من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم الشفافية المالية. جهودهما المشتركة تعزز من قدرة الدول على مواجهة الجرائم الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة.

الفرع الثاني/منظمة الإنتربول، مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ومجموعة إيغمونت

إن منظمة الإنتربول (Interpol) هي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، تأسست في عام ١٩٢٣، وهي أكبر منظمة شرطية دولية تعمل على تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في مختلف دول العالم لمكافحة الجريمة العابرة للحدود. تضم الإنتربول حالياً ١٩٥ دولة عضو، مما يجعلها منصة رئيسية للتنسيق الدولي في مجال إنفاذ القانون^(٢). ومنظمة الإنتربول ليس جهاز شرطة له سلطة اعتقال أو تنفيذ القوانين بشكل مباشر في الدول، بل هو منصة للتعاون بين أجهزة الشرطة الوطنية في الدول الأعضاء. يهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات الاستخبارية والبيانات الجنائية بين الدول. ويعمل على تعزيز بناء القدرات وتوفير التدريب لضباط إنفاذ القانون. ويساعد في إصدار “النشرات الحمراء”، وهي طلبات تنبيه دولية لاعتقال المشتبه بهم الذين يواجهون اتهامات أو أحكام قضائية في دول معينة^(٣). وتعتبر الجرائم الاقتصادية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الإنتربول، نظراً لطبيعتها العابرة للحدود وأثرها الكبير على الاقتصاد العالمي. فقد يشمل دورها الإنتربول التنسيق الدولي هي تساعد في تعزيز التعاون بين الدول لتتبع وتوقيف الأفراد المتورطين في الجرائم الاقتصادية مثل غسل الأموال، التهرب الضريبي، الاحتيال المالي، وتزييف

(١) شريف محمد بدوي، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٢) لقانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الذي اعتمد أثناء الدورة الـ ٢٥ للجمعية العامة في فيينا بتاريخ ١٩٥٦، للمزيد انظر الوثيقة: [I/CONS/GA/١٩٥٦(٢٠٠٨)]

(٣) النشرة الحمراء هي طلب يقدم إلى أجهزة تنفيذ القانون في جميع أنحاء العالم لتحديد مكان شخص ما واعتقاله وانتظار تسليمه أو ترحيله أو اتخاذ إجراء قانوني بحقه. وهي ليست مذكرة اعتقال دولية. وهي تنفذ بحق الأشخاص المطلوبون من قبل البلد الذي طلب إصدار النشرة أو إحدى المحاكم الدولية. www.interpol.int

العملات. وهي تدير مجموعة واسعة من قواعد البيانات التي تشمل بيانات عن الأنشطة المالية المشبوهة، الوثائق المزورة، والأموال المسروقة. وتعمل في مكافحة غسيل الأموال بالتعاون مع السلطات الوطنية لتتبع الأموال غير المشروعة. من خلال دعم التحقيقات العابرة للحدود للكشف عن الشبكات الإجرامية التي تعتمد على غسيل الأموال. كذلك من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتطوير قدرات الجهات المعنية بمكافحة الجرائم الاقتصادية. بالتعاون مع الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، لتعزيز الشفافية وتحديد الفساد المالي والإداري. مع تطور الجرائم الإلكترونية، تركز المنظمة على التحقيق في الجرائم الاقتصادية عبر الإنترنت، مثل القرصنة المالية وسرقة الهوية. إن منظمة الإنتربول تلعب دوراً حيوياً في مكافحة الجرائم الاقتصادية من خلال التنسيق بين الدول وتوفير الأدوات اللازمة لتتبع الأنشطة غير القانونية. مع التزايد المستمر في تعقيد هذه الجرائم، يعتمد الإنتربول على التكنولوجيا الحديثة وتعاون الدول لتعزيز الأمن الاقتصادي الدولي.

يعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) هو إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تأسست عام ١٩٩٧. يتمثل دوره الأساسي في مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات المرتبطة بالمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب^(١). يعمل على تقديم الدعم الفني والاستشاري للدول الأعضاء في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين المتعلقة بمكافحة الجريمة. وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الجرائم العابرة للحدود. ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وتمويل الإرهاب. كذلك يقدم التدريب وبناء القدرات للعاملين في مجال إنفاذ القانون والعدالة. يعمل المكتب على دعم وتنفيذ الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هذه الاتفاقية التي تعمل كإطار عالمي لمكافحة الفساد بجميع أشكاله. يقدم المكتب المساعدة للدول في تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، مثل استرداد الأموال المنهوبة ومكافحة الرشوة. هذه الاتفاقية تدعم جهود الدول في مكافحة الشبكات الإجرامية التي ترتكب جرائم اقتصادية على نطاق واسع. والمكتب يقدم برامج تدريبية وإرشادات للدول بشأن الكشف عن تدفقات الأموال غير المشروعة ومنع غسل الأموال. بدعم إنشاء أنظمة فعالة لرصد المعاملات المالية المشبوهة والتعاون مع المؤسسات المالية. بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال وضع أنظمة قانونية فعالة لمنع الفساد في القطاعين العام والخاص. بتقديم أدوات مثل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، التي تتيح تقييم مدى التزام الدول ببنود الاتفاقية. فالمكتب يسهل تبادل المعلومات بين الدول لتتبع الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود. ويدعم إنشاء شبكات إقليمية ودولية لتنسيق الجهود في التحقيقات^(٢). وبناء القدرات وتعزيز القدرات الوطنية بما يقدمه من برامج لتدريب القضاة،

(١) <https://www.unodc.org/unodc/en/eds-corner/biography.htm>

(٢) نشرة الأمين العام، تنظيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، ٢٠٢٠، ص ١٦.

والمدعين العامين، وضباط إنفاذ القانون حول كيفية التعرف على الجرائم الاقتصادية والتحقيق فيها. التي تطور البنية التحتية القانونية والقضائية لمكافحة هذه الجرائم. كذلك يسهم المكتب بشكل مباشر في حماية الاقتصاد العالمي وتعزيز النزاهة والشفافية في المجتمعات.

تعد مجموعة إيغمونت (Egmont Group) وهي شبكة دولية غير حكومية تضم وحدات التحريات المالية من مختلف دول العالم. تم تأسيس المجموعة في عام ١٩٩٥، ويهدف دورها الرئيسي إلى تعزيز التعاون الدولي بين وحدات التحريات المالية التي تركز على الكشف عن الجرائم الاقتصادية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب^(١). وهي تنسيق التعاون بين وحدات التحريات المالية فهي توفر منصة لتبادل المعلومات الاستخبارية حول الجرائم المالية بين الدول الأعضاء. وتعزيز قدرات الدول الوطنية في مجال التحريات المالية ومكافحة الجرائم الاقتصادية، من خلال التدريب وتبادل الخبرات. وتوفير إطار قانوني وتنظيمي لتحسين فعالية وحدات التحريات المالية في الدول الأعضاء. المجموعة تعمل على أساس التعاون الطوعي بين الدول الأعضاء، حيث لا تمتلك سلطة فرض القوانين على الدول، لكنها تسهم في تبادل المعلومات الحساسة التي تساعد على مكافحة الجرائم الاقتصادية. وهي تلعب دوراً حيوياً في مكافحة الجرائم الاقتصادية، خاصة الجرائم المالية التي تتضمن غسل الأموال، التهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب. من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية بين وحدات التحريات المالية حول المعاملات المالية المشبوهة يساعد في اكتشاف التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحة الجرائم الاقتصادية عبر الحدود مما يعزز قدرة الدول على التحري المالي ويوفر فرصاً تدريبية لوحدات التحريات المالية لتعزيز مهاراتهم في اكتشاف وتحليل المعاملات المالية المشبوهة^(٢). وبناء القدرات لتقديم الدعم الفني والموارد لتحسين كفاءة العمليات التحقيقية داخل الدول الأعضاء. ودعم جهود الدول في تتبع الأموال القذرة وتمويل الأنشطة الإرهابية، من خلال العمل مع البنوك والمؤسسات المالية لرصد الأنشطة المشبوهة. وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية مثل البنوك والمؤسسات المالية، لمكافحة الجرائم الاقتصادية. هذا التنسيق يساهم في إنشاء أنظمة فعالة لمكافحة غسل الأموال. وإعداد وتحليل التقارير المالية التي تساعد الدول الأعضاء على فهم الاتجاهات والأنماط في المعاملات المالية المشبوهة. مما يساعدها في التحليلات في اتخاذ القرارات المدروسة بشأن مكافحة الجرائم الاقتصادية. إن مجموعة إيغمونت تعد ركيزة أساسية في التعاون الدولي لمكافحة الجرائم الاقتصادية، حيث تسهم في تعزيز قدرة الدول على اكتشاف المعاملات المالية

(١) هي شبكة عالمية تعمل على تعزيز التواصل والتفاعل بين وحدات التحريات المالية. وقد سميت مجموعة إيغمونت تبعاً لمكان انعقاد الاجتماع الأول في بروكسل في يونيو ١٩٩٥. والهدف من المجموعة هو توفير منتدى لوحدات التحريات المالية في جميع أنحاء العالم لتقديم الدعم لحكومات كل منها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية الأخرى. ويشمل هذا الدعم توسيع نطاق التعاون الدولي وتنظيمه في تبادل المعلومات الاستخبارية المالية، وزيادة فعالية وحدات المعلومات المالية عن طريق توفير التدريب وتبادل الموظفين لتحسين الخبرات والقدرات لدى الموظفين، وتعزيز تواصل الأمن فيما بين الوحدات من خلال تطبيق التكنولوجيا عبر شبكة إيغمونت الآمنة، بالإضافة إلى تعزيز إنشاء وحدات معلومات مالية في الدول التي ليس لديها برنامج وطني لمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب <https://www.egmontgroup.org/>

(٢) Effective Measures to Combat Transnational Organized Crime, Op.Cit,p.٨٩.

المشبوّهة، وتبادل المعلومات، وتوفير التدريب الضروري. هذا التعاون بين وحدات التحريات المالية يساهم بشكل كبير في مكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب، والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود.

المطلب الثاني/ آليات العمل والتنسيق بين المنظمات الدولية والتحديات التي تواجهها

إن آليات العمل والتنسيق بين المنظمات الدولية في مكافحة الجرائم الاقتصادية تتضمن مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم التي تؤثر على الاقتصاد العالمي فقد يتم وضع سياسات دولية موحدة لمكافحة الجرائم الاقتصادية من خلال مؤتمرات وورش عمل ودراسات مقارنة. فقد تضع معايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويساهم التنسيق بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية في تعزيز إجراءات التنفيذ على المستوى المحلي، وتبادل المعلومات والتحقيقات. تعاون الأجهزة الأمنية والقضائية مثل الشرطة الوطنية والمحاكم في الدول المختلفة يساعد على ضبط المجرمين وتقديمهم للعدالة. فمن خلال هذه الآليات، يتم تعزيز مكافحة الجرائم الاقتصادية على مستوى عالمي، مما يساهم في استقرار الأنظمة المالية وتقليل الجريمة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

الفرع الأول/الآليات القانونية والتشريعية

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (United Nations Convention Against Transnational Organized Crime - UNTOC) هي معاهدة دولية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠ في باليرمو، إيطاليا، وهي أول معاهدة دولية شاملة تتعامل مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود. تعرف أيضاً بـ "اتفاقية باليرمو"^(١). إن هدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة هو منع الجريمة المنظمة عبر الحدود بالحد من أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة التي تعمل عبر الحدود الوطنية، مثل الاتجار بالبشر، المخدرات، والأسلحة. من خلال تعزيز السياسات الوطنية لمكافحة هذه الأنشطة ومنع تطورها. وتشجيع الدول الأعضاء على التعاون في تبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمكافحة الجرائم العابرة للحدود. بتسهيل تبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة. ووضع آليات قانونية لملاحقة الأفراد المتورطين في الجريمة المنظمة، سواء داخل الدولة أو عبر الحدود بتشجيع الدول على تنسيق جهودها القضائية لتحقيق العدالة في الحالات التي تشمل جهات إجرامية دولية. وعمل تدابير قانونية لمكافحة تمويل الجريمة المنظمة من خلال مكافحة غسل الأموال. بتعزيز التعاون بين الدول لتحديد وتتبع الأموال غير المشروعة التي تم جمعها من خلال الأنشطة الإجرامية. وقد ارتبط بالاتفاقية بروتوكولات هدفها منع وقمع الاتجار بالبشر فقد يشمل التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر،

(١) UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME Vienna, UNITED NATIONS CONVENTION AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME AND THE PROTOCOLS THERETO, UNITED NATIONS New York, ٢٠٠٤. p٢٤.

وخاصة الاتجار بالنساء والأطفال. وكذلك بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عبر البحر والبر الذي يهدف إلى مكافحة تهريب المهاجرين عبر الحدود الوطنية بطريقة غير قانونية، وتوفير آليات للتعاون بين الدول. وبروتوكول مكافحة إنتاج وتوزيع الأسلحة النارية ويهدف إلى مكافحة تهريب الأسلحة النارية واستخدامها في الأنشطة الإجرامية عبر الحدود^(١).

إلا إن هنالك تحديات واجهة تنفيذ الاتفاقية منها الاختلافات القانونية في التشريعات الوطنية بين الدول بسبب اختلاف النظم القانونية. كذلك التعاون الدولي على الرغم من وجود آليات للتعاون بين الدول، إلا أن تنفيذ التعاون في الممارسة العملية قد يكون صعباً بسبب القضايا السياسية والاقتصادية. كذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة من قبل المنظمات الإجرامية يجعل من الصعب مكافحة الجرائم المنظمة بشكل فعال. بالإضافة إلى الفساد داخل الدول الذي يؤثر على قدرة الحكومة في تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل. لكن كان للاتفاقية أثرها الواضح فقد ساعدت في تعزيز التنسيق بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، والعديد من الدول أدرجت قوانين مكافحة الجريمة المنظمة في تشريعاتها الوطنية، مما أدى إلى تقوية القضاء وتنفيذ العدالة. لقد كانت الاتفاقية أساساً لإعداد استراتيجيات مكافحة الجريمة في العديد من الدول وأداة من الأدوات القانونية الهامة التي تساهم في التنسيق بين الدول لمكافحة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. من خلال تعزيز التعاون القضائي، منع الجريمة، ومكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات، تساهم الاتفاقية في مكافحة الجريمة المنظمة وتحقيق العدالة العالمية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (United Nations Convention Against Corruption - UNCAC) هي المعاهدة الدولية الوحيدة التي تم تبنيها بشكل عالمي لمكافحة الفساد بجميع أشكاله. تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ ودخلت حيز التنفيذ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥. تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وتعزيز سياسات الحكومة بين الدول الأعضاء^(٢). إن أهداف هذه الاتفاقية هي مكافحة الفساد بتقديم تدابير فعالة للحد من فرص الفساد في القطاعين العام والخاص. وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة والقطاع الخاص. من خلال الملاحقة القانونية والمحاسبة وتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير قانونية لمعاقبة الفساد بكافة أشكاله، سواء كان فساداً سياسياً أو إدارياً وملاحقة الفاسدين عبر الحدود، خاصة فيما يتعلق باسترداد الأموال المنهوبة. ووضع آليات قانونية واستراتيجية لتعقب الأموال المنهوبة وإعادتها إلى البلدان الأصلية. وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتدريب. وإنشاء شبكة دولية للتعاون في التحقيقات القضائية والقانونية لمكافحة الفساد. إن المحتويات الرئيسية للاتفاقية تمثلت بالتدابير الوقائية في

(١) عز الدين الهاشمي، مصدر سابق، ص ٩٨.

(٢) وثائق الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ١٢٨. رقم : (A/RES/٥٨/٤). الوثيقة

تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، مثل النظام الانتخابي والتمويل الحزبي. ووضع معايير لمنع الفساد في القطاع الخاص، مثل المعاملات التجارية والصفقات الحكومية^(١). والملاحقة الجنائية لتحديد الفساد باعتباره جريمة قانونية في النظام القضائي للدول الأعضاء. في تشجيع الدول على محاكمة الأشخاص المتورطين في فساد داخلي أو دولي، مع ضمان تحقيق العدالة في دعم التعاون بين الدول لتحقيق في حالات الفساد الكبرى، وخاصة تلك التي تشمل الأفراد المتورطين في أنشطة عبر الحدود. وكذلك تسهيل تسليم المجرمين بين الدول في حالات الفساد. ومن التدابير التشريعية توفير الإرشادات للدول الأعضاء بشأن القوانين التي يجب أن تعتمد لمحاربة الفساد، بما في ذلك قوانين مكافحة غسيل الأموال. ومواجهة التحديات في تنفيذ الاتفاقية في حالة الاختلافات في التشريعات الوطنية من دولة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب توحيد التشريعات لمكافحة الفساد. فقد تواجه الدول صعوبة في التعاون بسبب المصالح الوطنية أو السياسية.

لقد ساهمت الاتفاقية في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد وأصبحت أداة قانونية هامة للمجتمع الدولي. فالعديد من الدول اعتمدت تشريعات محلية تتوافق مع متطلبات الاتفاقية، مما عزز مكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي. وقد شكلت الاتفاقية أساساً للعديد من التحالفات الدولية لمكافحة الفساد.

الفرع الثاني/ التحديات التي تواجه المنظمات الدولية في مكافحة الجرائم الاقتصادية

إن مكافحة الجرائم الاقتصادية هي عملية معقدة تتطلب التنسيق والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه المنظمات في محاربة الجرائم الاقتصادية، أبرز هذه التحديات تشمل التحديات القانونية والتشريعية. تختلف الأنظمة القانونية والتشريعات من دولة إلى أخرى، مما يعيق التنسيق الفعال في مكافحة الجرائم الاقتصادية عبر الحدود. على سبيل المثال، قوانين مكافحة غسيل الأموال وقوانين مكافحة الفساد التي قد تكون ضعيفة أو غير موحدة في بعض الدول. فمثلاً نقص التشريعات المحدثة في بعض الدول تفقر إلى قوانين مناسبة للتعامل مع الجرائم الاقتصادية الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية أو الجرائم المتعلقة بالعملة المشفرة. ومن التحديات التقنية كالابتكار التكنولوجي للجريمة، وتطور الأساليب الإجرامية واستخدام التكنولوجيا الحديثة من قبل العصابات الإجرامية الذي يعقد عمليات المراقبة والمكافحة. فالجرائم المرتبطة بالإنترنت مثل الاحتيال الإلكتروني وغسيل الأموال عبر العملات الرقمية تتطلب تقنيات متقدمة للكشف عنها. فالأنظمة

(١) محمود شريف بسيوني، مصدر سابق، ص ٨٧.

الرقمية المعقدة قد تكون صعبة المتابعة من قبل المنظمات الدولية، مما يجعل من الصعب تتبع حركة الأموال المشبوهة عبر الحدود^(١).

أما عن التحديات السياسية فأن الاختلافات السياسية والمصالح الوطنية في بعض الدول قد تكون مترددة في التعاون الدولي بسبب اعتبارات سياسية، خاصة إذا كانت الجرائم الاقتصادية تشمل أفراداً نافذين أو أطرافاً سياسية مهمة. بالإضافة إلى موضوع السيادة الوطنية فقد ترفض بعض الدول التعاون مع المنظمات الدولية بسبب الخوف من فقدان السيادة الوطنية أو التأثير على نظامها القضائي الداخلي^(٢).

وعن التحديات المالية والإدارية فالتمويل المحدود يجعل العديد من المنظمات الدولية تواجه نقصاً في الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج مكافحة الجرائم الاقتصادية على النطاق العالمي. هذا قد يحد من قدرتها على تنفيذ استراتيجيات فعالة أو على تقديم المساعدة الفنية لبعض الدول النامية. كذلك الافتقار إلى التنسيق الإداري بسبب العدد الكبير من المنظمات والهيئات الدولية المعنية، قد يكون من الصعب التنسيق بين هذه الهيئات بشكل فعال. إن الاختلافات في الهياكل الإدارية قد تؤدي إلى تباطؤ العمليات، بالإضافة إلى التحديات الثقافية والاجتماعية المتمثلة في التوعية والتعليم في بعض الدول، قد يكون هناك نقص في الوعي العام حول الجرائم الاقتصادية مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي^(٣). لذلك تواجه المنظمات الدولية تحدياً في نشر المعرفة وتعليم المواطنين والمسؤولين حول الأضرار الناجمة عن الجرائم الاقتصادية. وقد تكون ثقافة الفساد متجذرة في النظام الاجتماعي أو السياسي، مما يعيق جهود مكافحة الجرائم الاقتصادية.

أما عن تحديات التعاون بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجرائم الاقتصادية، يتطلب الأمر التعاون بين المنظمات الدولية والقطاع الخاص، مثل البنوك والمؤسسات المالية. ومع ذلك، فإن القطاع الخاص قد يكون في بعض الأحيان غير راغب في التعاون بشكل كامل، خاصة إذا كانت تتعلق بمعلومات حساسة أو تتطلب تغييرات في كيفية إدارة البيانات. فإن التحقيقات الخاصة في بعض الحالات، قد تواجه المنظمات الدولية صعوبة في الحصول على المعلومات أو الأدلة من الشركات أو الأفراد المتورطين في الجرائم الاقتصادية. فهذه المنظمات تواجه تحديات متعلقة بالسرية وحماية البيانات لقوانين الخصوصية تتطلب مكافحة الجرائم الاقتصادية في بعض الحالات تبادل معلومات حساسة بين الدول. ومع ذلك، قد تعيق القوانين الخاصة بحماية البيانات والخصوصية القدرة على تبادل هذه المعلومات بين الدول أو بين القطاعين العام والخاص^(٤). فالتحقيقات التي تشمل عدة دول قد تواجه صعوبة بسبب القوانين المحلية التي تضع قيوداً

(١) كاترين ستيوارت، إجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقمي، معهد كورشام للقيادة الفكرية، وهي عبارة عن دراسة كتبت أثر ندوة استشارية عقدت في سانت جورجس هاوس كجزء من برنامج تم اعداد لمكافحة الأموال غير الشرعية من قبل المنظمات الدولية المعنية به في حزيران عام ٢٠١٧. للمزيد زيارة الموقع الإلكتروني www.stgeorgeshouse.org

(٢) أحمد فاروق زاهر، مصدر سابق، ١٢٩.

(٣) Assoc.Prof.Op.Cit,p, ٩٨.

(٤) عيسى الصمادي، مصدر سابق، ص ١٨٩.

على الوصول إلى المعلومات أو التدابير القانونية المختلفة المتعلقة بمكافحة الجرائم . ومن جانب آخر هنالك التحديات المتعلقة بالمجرمين المتمرسين مثل العصابات الدولية والجماعات الإرهابية التي تشكل تحدياً كبيراً، حيث يمكنها تحريك الأموال والموارد بسرعة ومرونة عبر الحدود. والإفلات من العقاب في بعض الحالات، قد يتمكن المجرمون الاقتصاديون من الإفلات من العقاب بفضل الفساد أو النقص في القوانين الفعالة هذه الظاهرة تقوّض جهود مكافحة الجرائم الاقتصادية.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الدولية لمكافحة الجرائم الاقتصادية، إلا أن التحديات متعددة ومعقدة. فمن خلال التعاون الدولي، تبادل المعلومات، وتحسين التشريعات، يمكن التغلب على بعض هذه التحديات. ومع ذلك، يجب على هذه المنظمات مواصلة العمل على تحسين التنسيق بين الدول وتعزيز قدراتها التقنية والمالية لمواكبة التطورات في أساليب الجريمة الاقتصادية.

الخاتمة

تعد الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي، إذ تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول وتنميتها. تلعب المنظمات الدولية دوراً حيوياً في مكافحة هذه الجرائم، حيث تسهم في تعزيز التعاون بين الدول، وتنسيق الجهود لمكافحة هذه الأنشطة غير القانونية، سواء من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو تقديم الدعم الفني والمساعدة القانونية للدول المتضررة. إلا أن فعالية هذه المنظمات تعتمد على التزام الدول الأعضاء وتوحيد الجهود لمكافحة هذه الجرائم بفعالية. ومن خلال تكامل الجهود على المستويات المحلية والدولية، يمكن تقليص حجم الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود بشكل كبير.

النتائج:

- ١- هناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، وخاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة.
- ٢- إن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والإنتربول، وصندوق النقد الدولي تلعب دوراً محورياً في تبادل المعلومات وتنسيق الجهود بين الدول.
- ٣- تساهم الاتفاقيات الدولية في وضع إطار قانوني موحد لمعالجة الجرائم الاقتصادية، مثل غسل الأموال والفساد وتهريب الأموال.
- ٤- لا تزال بعض الدول تواجه تحديات في تطبيق القوانين والأنظمة المتفق عليها دولياً، بسبب اختلافات التشريعات الوطنية وضعف الإمكانيات التقنية.

التوصيات:

- ١- على الدول تعزيز التعاون عبر الحدود لتبادل المعلومات الاستخبارية والموارد لمكافحة الجرائم الاقتصادية.
- ٢- العمل على توحيد التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لضمان التنفيذ الفعال للقوانين، مثل معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ٣- تحسين القدرات الوطنية من خلال دعم الدول ذات الإمكانيات المحدودة لتطوير قدراتها التقنية والبشرية لمكافحة الجرائم الاقتصادية.
- ٤- ضرورة زيادة الوعي داخل الدول حول آثار الجرائم الاقتصادية والتشجيع على التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحتها.
- ٥- إنشاء آليات متابعة ورصد للنتائج المترتبة على تطبيق السياسات الدولية والمحلية لمكافحة الجرائم الاقتصادية، وتقييم فعالية المنظمات الدولية في هذا الصدد.